قراءة جديدة في تاريخ الجبرتي معالم الخلفية الاجتماعية ـ التاريخية لحركة (النهضة) العربية

محمد جابر الأنصاري*

* حصل على الدكتوراه في الفكر العربي المعاصر من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٧٩ م.
يعمل أستاذاً مساعداً، للغة العربية والإسلاميات، رئيس قسم الدراسات العامة بجامعة الخليج ـ البحرين.

الملخص

الهدف من هذا البحث لفت الانتباه في نطاق دراسة النهضة العربية الحديثة ــ خاصة فيما يتعلق بأبعاد تأثير موروثها الاجتماعي التاريخي ــ إلى الاعتبارات المنهجية والفكرية التالية:

١ ــ إعادة النظر في التقسيمات الزمنية السائدة لفترات التاريخ العربي الحديث، والقائمة على اعتماد الأحداث الخارجية (الأوربية منها خاصة) علامات فارقة وفاصلة بين «ما قبل النهضة» و «ما بعدها»، وبين كل فترة تالية وأخرى. والعودة لرؤية هذا التاريخ من خلال منطق تطوره الذاتي، وتواصله الداخلي مع مختلف عصوره، توصلا لفهمه من منظور استمراريته وخصوصية صيرورته الذاتية. ويمثل تاريخ الجبرتي أوثق مصدر مباشر لرؤية خط هذه الاستمرارية قبل أن تقطعها، في وعينا التاريخي، تلك التقسيمات المصطنعة.

٢ ــ الإلماح إلى ما توصلت إليه بعض الدراسات المقارنة الجديدة بشأن مدى تأثير الفترات التاريخية، السابقة مباشرة لكل نهضة، لدى مختلف الأمم غربية وشرقية، في تقرير نوعية تلك النهضات. حيث أدت طبيعة التكوين المجتمعي لكل فترة سابقة، في كل حالة، إلى نوعية معينة من النهضة دون سواها (كما في حالة اليابان التي أخذ يتضح مدى تأثير فترتها الاقطاعية في نهضتها الحديثة من حيث نوعية المنجزات وتحديد الخيارات على السواء)، الأمر الذي يؤشر إلى وجود صلة عضوية بين كل نهضة وخلفيتها، وبالتالي بين طبيعة **الوراثة** المجتمعية ونوعية **الحداثة** النهضوية لدى كل أمة.

٣ ــ النظر، من منطلق هذه الرؤية المقارنة، في مدى تأثير الفترة العثمانية ــ المملوكية المتأخرة، فترة «ما قبل النهضة»، (التي يتركز عليها جُلُّ تاريخ الجبرتي) في تحجيم مسارات النهضة العربية إلى اليوم، وفيما تشهده من تراجعات وما تعانيه مجتمعاتها من ترسبات معيقة، وذلك من خلال إبراز مجمل العوامل الاجتماعية الهامة التي تتجلى بوضوح في تاريخ الجبرتي (وما تزال تؤثر في المجتمعات العربية بشكل أو بآخر) مثل: المسلكية السلطوية للعسكر، نمطية قيادة رجال الدين التقليديين لطبقة «العامة»، الفجوة القائمة بين سلطة الدولة وحياة المجتمع، ظاهرة النشوء المتكرر للحكم المطلق، والاجهاض المتكرر للإرادة العامة، مظاهر الصراع بين البادية والحاضرة.. إلخ.

بمثل هذه المقارنة لخلفية النهضة يمكن رؤية مجمل التكوين المجتمعي الموروث وتأثيراته سلباً وإيجاباً، وبالتالي معالجته، بدل الاستمرار في تفسير تراجعات النهضة وإجهاضاتها بـ «أخطاء» و «انحرافات» الفئات الاصلاحية والنخب القيادية وما إلى ذلك من تفسيرات جزئية تشير إلى الأعراض ولا تنفذ إلى جذور الداء.

توطئة: في الإطار الفكري لهذه القراءة

يمثل تاريخ الجبرتي «عجائب الآثار» مصدراً صالحاً لعدة أنواع من الدراسات والقراءات التحليلية الناقدة، وذلك لتنوّع مادته وخصوبتها ودقة ملاحظة كاتبه ونفاذ بصيرته في مختلف تجليات الظاهرة التاريخية(١).

و يقرر الباحث التاريخي الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في بحثه «الجبرتي... مؤرخاً» أننا: «حين نقوّم تاريخ الجبرتي نجد أنه أثار اهتماماً كبيراً لم يقتصر على المهتمين بتاريخ مصر الحديث من العرب، بل إن المستشرقين قد اعتبروه مصدراً رئيسياً على درجة كبيرة من الأهمية». فمثلا نجد أن مكدونالد في دائرة المعارف الإسلامية يذكر أنه: «باعتباره صورة تفصيلية للحياة الشرقية له قيمة اجتماعية عظيمة...».

«ومما يجعل كتاب عجائب الآثار مصدراً من الدرجة الأولى، ما تميز به مؤلفه من دقة واستقصاء للأحداث والتحفظ في ذكرها. كما أنه يتميز بالموضوعية... وهذه الموضوعية لا تجعل من تاريخ الجبرتي عرضاً بارداً للأحداث بل إن كتاباته تفيض بالحرارة. فقارىء الجبرتي يحس دائماً بالحياة الجيّاشة التي يصورها، وأنه يعيش في الجو الحقيقي لمصر والعصر.. وقد امتاز الجبرتي عمن تقدمه من مؤرخي مصر بأنه لم يقصر اهتمامه على علية القوم والأحداث الهامة. فقد عني بالأمور الجليلة والحقيرة، ولم يدع شيئاً نمى إلى علمه الا ودوّنه في دقة مدهشة» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧: ٣٥).

ولهذه الاعتبارات، فإن تاريخ الجبرتي يمكن أن يكون مصدراً لقراءة تاريخية خالصة، همّها تتبع الأحداث والتطورات التاريخية في حد ذاتها، ولقراءة أخرى اجتماعية تحليلية لبنية المجتمع الذي أرّخ له، ولقراءة اقتصادية في الواقع الاقتصادي في عصره وأبرز مؤشراته، ولقراءة من نوع آخر ثقافية فكرية تصور حياة الفكر وأعلامه أواخر العهد المملوكي ــ العثماني، والصدمة الثقافية التي تعرض لها المجتمع المصري إبّان الحملة الفرنسية وبعدها، وما تبع ذلك من صراع فكري وحضاري في مصر ومحيطها العربي(٢).. إلى آخر هذه الأنواع من القراءات المتخصصة والمتنوعة التي يحتملها هذا المصنف الموسوعي ــ وذلك بعد أن يتم رصد وتجميع وتبويب نصوصه ورواياته الحولية الخاصة بكل موضوع، وغربلتها وتحليلها حسب مناهج البحث العلمي الحديث.

والقراءة المحددة التي نقوم بها لتاريخ الجبرتي في هذا البحث هي في طبيعتها وغايتها قراءة اجتماعية بالدرجة الأولى، تهدف لاستكشاف طبيعة الهرم الاجتماعي وطبقاته وعلاقاته

الداخلية والقوانين والظواهر التي تحكم تلك العلاقات، وذلك من خلال تتبع ورسم خارطة القوى الاجتماعية الفاعلة على ساحة المجتمع المصري حينذاك ــ باعتباره أكبر المجتمعات العربية وأسبقها احتكاكاً بالمؤثرات والتحديات الحديثة، وأكثرها نضجاً اجتماعياً من حيث التبلور النسبي لشخصية تلك القوى واتضاح دورها في مجرى التطور التاريخي بمنطقة الشرق العربي بحكم تأثيرها ووقوعها في مركز الثقل منه ــ وذلك ــ على وجه الخصوص ــ خلال مرحلة الانتقال والانعطاف التاريخي الجذري أواخر الحقبة المملوكية العثمانية وبداية عصر النهضة الحديثة حتى مرور ربع القرن الأول على بدايتها وتطوراتها المتلاحقة (حيث يوقف الجبرتي حولياته عام ١٨٢١).

والملاحظ أنه بقدر ما تتوفر الدراسات عن مطلع النهضة العربية منذ ١٧٩٨ وما بعدها، فإن الفترة التي سبقتها ومهدت لها ــ وهي الفترة المملوكية العثمانية المتأخرة ــ مازالت بحاجة إلى مزيد من البحث ليس لدراستها أكاديمياً في حد ذاتها، ولكن لكونها الخلفية الاجتماعية التاريخية التي ورثت منها مجتمعات النهضة العربية العديد من خصائصها وظواهرها الحالية المؤثرة، وذلك بحكم تواصل السياق التاريخي المجتمعي غير القابل للتجزئة القاطعة بين حقبة وأخرى، مهما طرأت عليه من أحداث اعتبرت فاصلة.

وهذا التأثير العميق لخلفية النهضة على حاضرها ليس ظاهرة خاصة بالمجتمعات العربية. فالوعي العلمي ــ في الدراسات التاريخية المقارنة الجديدة ــ أخذ يتزايد بالأهمية البالغة لتأثير خصائص الفترات السابقة لنهضات الأمم الحديثة على نوعية هذه النهضات، بحيث تأتي كل نهضة منطبعة بميسم خلفيتها التاريخية في نوعية تكوينها المجتمعي الحديث ونظمها الجديدة(٣).

أضف إلى ذلك أن «التجديد» في مطلع النهضة العربية لم يبدأ دفعة واحدة مع الحملة الفرنسية كما يتصور البعض، وإنما حفلت العقود الأخيرة من الحقبة السابقة بظواهر التململ الاجتماعي والتجديد الفكري بما يجعل منها المرحلة التكوينية الجنينية الحاضنة لبذور النهضة، ويدل على أن للنهضة جذورها الذاتية المتولدة من التربة العربية قبل الغزو النابليوني. ويأتي تاريخ الجبرتي ونهجه في التفكير شاهدا ريادياً من شواهد هذا التجديد الذاتي الذي حفزّه الغزو ولم يولّده(٤).

والواقع أن عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٤ ــ ١٨٢٥) هو المؤرخ المصري والعربي المسلم الوحيد بين مؤرخي الإسلام الكلاسيكيين (أعني مصنفي التاريخ على المنهج التقليدي في كتابة الحوليات) ــ الذي يمكن اعتباره شاهداً مباشراً على ذلك العصر التحولي، في مصر،

بصفته مؤرخاً «مخضرماً» وقف بين التاريخ الوسيط والتاريخ الحديث، وتحديداً: بين القرن الأخير ونيف من الحقبة المملوكية العثمانية (حيث بدأ تاريخه ١٦٨٧ وأنسدل الستار على هذه الحقبة بالحملة الفرنسية عام ١٧٩٨) ــ وبين ربع القرن الأول من عصر النهضة الحديثة (١٧٩٨ ــ ١٨٢١)، وذلك ما جعله بالفعل شاهداً متفرداً على تتابع المرحلتين **معاً**، وعلى تلك المواجهة الحضارية بينهما، وذلك الانعطاف التاريخي في «مفترق الطرق» ــ حسب تعبير المؤرخ محمد شفيق غربال (عبد الكريم، ١٩٧٦: ٩) ــ بين تيارين متباينين من تيارات التاريخ والحضارة. وإذا كان مصنف مصري آخر، هو أحمد شلبي عبد الغني، صاحب كتاب «أوضح الإشارات» قد سبق الجبرتي زمنياً في التأريخ للنصف الأول من الحقبة المملوكية العثمانية حتى وفاته عام ١٧٣٧ م، فإن الجبرتي قد اطلع على تاريخه وبنى عليه، ثم تجاوزه بقرابة القرن إلى أن أصبح مؤرخ التحول بين الحقبتين(٥). يضاف إلى ذلك أن معظم القوى الاجتماعية المصرية التي ندرسها في هذا البحث لم تبلغ نضجها ولم تتضح أدوارها في غمرة توالي أحداث الحقبتين إلا في كتاب الجبرتي وزمانه.

فالهدف إذن من قراءتنا هذه يتركز في التوصل إلى رؤية أوضح لطبيعة القوى والعلاقات والظواهر الاجتماعية ــ التاريخية التي يبدو من شواهد الحاضر العربي المتواترة أنها ما تزال متجذرة في واقع المجتمعات العربية، والتي نعتقد بأنه قد تم إغفال أثرها المتغلغل تحت سطح الواقع العربي الذي برزت فوقه مظاهر التحديث وأشكاله ــ بتأثير المؤثرات الأوربية والمحاولات الاصلاحية التحديثية خلال العقود الأخيرة الماضية ــ فوقع في «وعي» المثقفين العرب بالذات أن الإرث الاجتماعي للعصر المملوكي العثماني قد تم تجاوزه، وأن عناصر التخلف قد تم التغلب عليها، وأن التحديث والتقدم الحضاري قد انطلق في طريقه دون تراجع.

ولكن كما يبدو الآن من أعراض الحاضر العربي ومؤشراته وتأزماته أن تلك النظرة كانت تبسيطية وتفاؤلية إلى حد كبير، وأن تلك الترسبات المجتمعية المتصلبة ما تزال تؤثر بدرجة أو بأخرى في مسار «النهضة» ومجتمعاتها، وتحول دون تحقيقها لمتطلباتها الأساسية.

ودون أن ندخل في تشعّب التعريفات النظرية لمفهوم «النهضة» بما يتجاوز حدود هذه التقدمة، فإنه يمكن إجمال القول من واقع تاريخ الأمم التي أنجزت «نهضاتها» في العصر الحديث بأن أبرز معايير تحقيق نهضة الأمة في هذا العصر تتركز في:

(أ) تحقيقها لوحدتها القومية.

(ب) حسم نوعية اختيارها الحضاري الذي ستنهجه وتستقر عليه في مسارها العام وفي بناء نظمها ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

(ج) امتلاك المقدرة العلمية التكنولوجية اللازمة لتحقيق التنمية الانتاجية وبناء القوة الرادعة في مواجهة التحديات التي تمس كيان الأمة ووجودها.

هذه الشروط الثلاثة في تقديرنا هي معايير الحد الأدنى لمتطلبات أية نهضة حديثة. وهي تنطبق بلا استثناء على جميع الأمم التي انجزت نهضتها في الغرب والشرق. ومن الواضح أن العرب رغم مرور قرابة القرنين على البداية الزمنية لدخولهم العصر الحديث لم يحققوا ــ بعد ــ هذه المتطلبات لنهضتهم.

وقد تم رد هذا التعسر في إنجاز متطلبات النهضة، في الأدبيات الفكرية العربية غالباً إما إلى عوامل خارجية كأطماع القوى الكبرى وإما إلى إخفاق المصلحين والحركات الاصلاحية في الأخذ بيد الأمة إلى الطريق السليم، وهي عوامل لا ينكر أثرها، إلا أنه نادراً ما تم الإلتفات بوعي كاف ومعالجة تشخيصية إلى طبيعة التكوينات والعلاقات المجتمعية بترسباتها ومعوقاتها (ونستخدم مصطلح «مجتمعية» للدلالة على مختلف جوانب تركيبة المجتمع في شمولها لا على الجانب «الاجتماعي» منها وحده) ــ تلك التي ورثتها مجتمعات النهضة من خلفيتها التاريخية في العصر المملوكي العثماني.

فبداية «النهضة» التي أرّخ لها بالغزو النابليوني أصبحت فاصلا مصطنعاً في الوعي الفكري العربي بين ماضي «التخلف» وحاضر «التقدم» في ثنائية تجريدية تقفز فوق طبيعة التواصل التاريخي الجدلي بين ماض وحاضر. وتم اخضاع الواقع العربي الحديث للتصنيفات الأوربية في التحليل الاجتماعي والتقويم الحضاري، وغابت تبعاً لذلك **خصوصية** الواقع المجتمعي العربي في تكويناته المتوارثة والسارية تحت سطح التحديث ومظاهره، إلى أن أخذت تلك التكوينات والتشكلات تنفض عنها ستار «التحديث» وتعود إلى البروز والتأثير باعتبارها ظواهر أساسية في الحياة العربية.

هكذا امتدت عبر الزمن «الحديث» الأعراض الوراثية للتكوين المجتمعي التقليدي كالانقسامات والصراعات بين الكيانات الطائفية والقبلية، والامتداد المتوارث لسلوكية «عسكر» المماليك، والدور القيادي المتوارث لفئة رجال الدين التقليديين، وظاهرة الهوة القائمة بين «عامة» المجتمع العائدة إلى تشكلاتها القديمة والدولة باعتبارها سلطة فوقية مطلقة وشاملة، والفجوة الأخرى متعددة الأطراف بين مجتمعات المدينة والريف والبادية في القيم والسلوك والانتماء.

وفي هذه القراءة ــ التي نبقى فيها قريبين من النص التاريخي في زمانه ومكانه دون أية

مقارنات أو إسقاطات معاصرة ــ يمكننا مع ذلك نحن العرب المعاصرين أن نعيد اكتشاف بعض الظواهر الأساسية فيها دون أن تبدو غريبة أو بعيدة عن واقعنا وحاضرنا. فلسوف نرى، مثلا، كيف يتحدد مسلك «عسكر» المماليك في احتكار السلطة وممارستها والتصارع عليها فيما بينهم وكيفية تعاملهم مع «الرعية» أو «العامة» وحقيقة موقفهم من القوانين والأنظمة، وطبيعة نظرتهم للحقوق والواجبات ومدى فهمهم لمسئوليتهم في الحكم، وماذا آل إليه حال المجتمع في ظل هذه المفاهيم والمسلكيات عندما وصل الخطر الأجنبي المتمثل في الحملة الفرنسية. كما سنرى ــ كمثال آخر بين أمثلة عدة ــ كيف يكون مصير حركة شعبية واسعة ومؤثرة تتسلم قيادتها وتنفرد بها فئة رجال الدين التقليديين (وهم المشايخ الذين يسميهم الجبرتي: المتعممين)، وإلى أين يمكن أن تصل، ومتى يبدأ الانفصام بين القاعدة وقيادتها المذكورة، وأين تقف هذه القيادة في لحظة الحسم مع تفرد حاكم مطلق جديد مثل محمد علي. وماذا يكون أخيراً مصير «العامة» ــ الطبقة الشعبية الجديدة ــ التي على ما قيل عنها من توصيف وإطراء في أدبيات النهضة العربية لم تبرز بصورة موضوعية وطبيعية هادئة، وفي بكارتها التاريخية، كما تبرز أمامنا عبر أجزاء تاريخ الجبرتي.

لربما، بمثل هذا النوع من القراءات، نكون قد حققنا فهماً أفضل للجذور «الموضوعية» للخلل في واقعنا المجتمعي، وتفهمنا أصول تلك التكوينات الوراثية والقوانين والعلاقات التي تحكمها، وتؤدي إلى عودتها وتكرارها في حاضرنا، دون إسراف في التجريح «الذاتي»؛ وربطنا في الوقت ذاته بين البحث الأكاديمي وقضايا الحاضر الملّحة.

وهذه القراءة المحددة والمحدودة لا تدعي تحقيق هذا الغرض ــ الذي يحتاج لتضافر جهود الباحثين العرب ــ لكنها تحاول أن تؤشر باتجاهه.

تدرّج الهرم الاجتماعي في عصر متغيّر

خلافاً للفكرة السائدة، لم يكن مجتمع مصر مجتمعاً متجانساً من حيث عناصره السكانية ــ خلال الفترة التي يؤرخ لها الجبرتي، وهي الفترة الممتدة بين سنة ١٠٩٩ ــ ١٢٣٦ هـ (١٦٨٧ ــ ١٨٢١م). ويتبيّن لنا في تاريخه أن التطور الاجتماعي ــ التاريخي لمصر في الفترة المذكورة كان يتحدد نتيجة للاحتكاك والتفاعل بين الفئات التالية:

١ ــ المماليك: طبقة مهنتها السلطة

وهم أصلا جند مستجلب من الولايات العثمانية في منطقة البلقان وأوربا الشرقية

الجنوبية عامة ــ ويستمد هؤلاء تراثهم في السلطة والقيادة والثراء من تاريخ دولة المماليك المعروفة، التي حكمت مصر (والشام وأجزاء من جزيرة العرب) عدة قرون وحتى سنة ١٥١٧ م، عندما انهزمت جيوشهم أمام الغزو العثماني. وبالنظر إلى رسوخ جذور هذه الطبقة في مجتمع مصر ــ بالذات ــ فإن العثمانيين لم يتمكنوا من استئصالها نهائياً. فاكتفوا بإخضاعها ومطاردتها في بداية فتحهم، ثم عادوا فاعتمدوا عليها في مهمات الحكم المحلي بمصر، حتى إذا ضعفت السلطة المركزية في عاصمة الخلافة برزت هذه الفئة ثانية لتتولى سلطات الحكم فعليا في مصر، تاركة للباشا العثماني الشكليات والمراسم، بل انها وصلت في درجة نفوذها إلى حد تولية الولاة وعزلهم وأخذت تفرض على الباب العالي السياسات التي تتلاءم ومصالحها الذاتية باعتبارها هيئة حاكمة.

ولعل في النص التالي، الوارد على لسان أحد المماليك عن طبقته، ما يكشف التصور الذاتي لدى هذه الطبقة لدورها ونفوذها: «واعلم يا ولدي، أننا كنا بمصر نحو العشرة آلاف أو أقل أو أكثر ما بين مقدمي ألوف، وأمراء، وكشاف، وأكابر وجاقات، ومماليك، وأجناد، وطوائف، وخدم، وأتباع، مرفهي المعاش بأنواع الملاذ، كل أمير مختص ومعتكف باقطاعه مع كثرة مصارفنا وانعاماتنا على اتباعنا ومن ينتسب إلينا، وأسمطة الجميع ممدودة... مع ما كان يلزم علينا من المصارف الميرية ومرتبات الفقراء، وخزينة السلطان، وصرة الحرمين، والحجاج، وعوائد العربان، وكلف الوزراء المتولين والاغوات وخدمهم والهدايا السلطانية وغير ذلك..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٧: ١٠٢).

ويتضح من هذا النص أن المماليك كانوا يقومون بالمهام العسكرية وبالإشراف على الاقطاعيات الزراعية، وبالالتزام بجمع الأموال لخزانة السلطنة ولمصروفات الادارة المحلية. أي ــ بإيجاز ــ كانوا يمسكون بسلطات الحكم وبوسائل الانتاج في أيديهم.

وبالنظر لكونهم أقلية عسكرية غريبة عن المجتمع المصري، فإنهم ظلوا منغلقين على أنفسهم كطبقة، وكان العبيد منهم يرثون الأسياد في الأملاك والسلطة والنفوذ بفرض الأمر الواقع الذي أصبح عادة متبعة. يحدثنا الجبرتي عن ذلك في الخبر التالي الذي يصور طبيعة العلاقات الاجتماعية الداخلية لهذه الطبقة: «... نودي على المماليك ألا يخرجوا من بيوت أسيادهم، ولا يركبوا على انفرادهم ويمشوا بالمدينة، وكان في السنن السابقة في آداب المماليك أن لا يركبوا من بيوت أسيادهم منفردين، فترك ذلك في جملة المتروكات، وتزوج المماليك وصار لهم بيوت وخدم، ويركبون ويغدون ويروحون ويشربون الدخان، وهم راكبون في الشارع الأعظم، وفي أيديهم شبكات الدخان من غير إنكار وهم في الرق، ولا يخطر ببالهم خروجهم عن الأدب لعدم إنكار أسيادهم وترخيصهم لهم في الأمور، فإذا مات

أحد الأعيان بادر أحد المماليك إلى سيده الأمير صاحب الشوكة وقبّل يده، وطلب منه أن ينعم عليه بزوجة الميت فيجيبه إلى ذلك، فيركب في الوقت والساعة و يذهب إلى بيت المتوفي.. ونزل في البيت وجلس فيه وتصرف في تعلقاته وحازه وملكه بما فيه.. فيصبح أميراً من غير تأمر، وتتعدد عنده الخيول والخدام والفراشون والأصحاب.. فجرى ذلك يوماً بمجلس «حسن باشا»... فقالوا: إنه قلة أدب وخلاف العادة التي رأيناها وتربينا عليها، فقال الباشا: اكتبوا فرمانا بمنع ذلك، ففعلوا، ونادوا به من قبيل الشغل الفارغ» (الجبرتي، ١٩٥٨ — ١٩٦٧، ج ٤: ٤٣ — ٤٤).

والتعقيب الأخير من الجبرتي له مغزاه: إذ أن الباشا لم يعد بإمكانه فرض فرماناته على المماليك، لذلك فالجبرتي يرى — بحق — أن منع هذه الظاهرة المستحدثة، التي حتمتها طبيعة تركيب طبقة المماليك، هو من قبيل «الشغل الفارغ» الذي سيبقى حبراً على ورق.

وإذا كانت هذه الطبقة قد استطاعت أن تحفظ استمراريتها بهذا الأسلوب، فإنها أخفقت في الحفاظ على وحدتها كهيئة حاكمة، حيث أخذ أمراؤها يتحزبون و يتنافسون على السلطة بصورة أدت إلى إلحاق أضرار بالغة بالحياة الاجتماعية المصرية كلها، فاختل الأمن، وضاعت الحقوق وتحول المسرح الاجتماعي إلى ساحة صراع بين فئات هذه الطبقة. يؤرخ الجبرتي: «وفي أثناء الدولة العثمانية ونوابهم، وأمرائهم المصرية، ظهر في عسكر مصر سنة جاهلية، وبدعةٌ شيطانية، زرعت فيهم النفاق وأسست فيما بينهم الشقاق... وهو أن الجند بأجمعهم اقتسموا قسمين، واحتزبوا بأسرهم حزبين، فرقة يقال لها فقارية، وأخرى تدعى قاسمية.. ولم يزل الأمر يفشو و يزيد، و يتوارثه السادة والعبيد، حتى تجسم ونما، وأهريقت فيه الدماء. فكم خربت بلاد، وقتلت أمجاد، وهدمت دور وأحرقت قصور...» (الجبرتي، ١٩٥٨ — ١٩٦٧، ج ١: ٦٧ — ٧١).

وفضلا عن هذا الانقسام العام، كانت تحدث مصادمات متفرقة بين عساكر الوجاقات — وهي الفرق العسكرية المحلية — و بين فرقة الانكشارية — وهي الحامية المركزية التابعة للباشا — وكانت هذه المصادمات تؤدي دائماً إلى تعطل الحركة التجارية في الأسواق وإلى اختلال الأمن بصورة عامة. يقول الجبرتي: «..وحضر إلى طائفة الينكجرية (الانكشارية) من أخبرهم أن العسكر يريدون قتالهم، فأرسلوا إلى أنفارهم ليحضروا إلى الباب بآلة الحرب. فاجتمعوا وانزعج أهل الأسواق وقفّل غالبهم دكاكينه..» واستمر أهل الوجاقات الستة يجتمعون و يتشاورون في أبوابهم.. فاجتمع رأي الصناجق وأهل الوجاقات على نفي ستة أشخاص من الينكجرية الذين بيدهم الحل والعقد، فلما بلغ الينكجرية ما دبروه، اجتمعوا في بابهم... وشحنوه بالأسلحة والذخيرة والمدافع، فحصل لأهل البلد خوف وانزعاج الدكاكين..»(الجبرتي، ١٩٥٨ — ١٩٦٧، ج ١: ١٠١ — ١٠٢).

وكانت هذه «المبارزات» تصل أحياناً إلى حد الحرب المشهرة المتصلة ولا تنتهي إلا بتدخل الباب العالي (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ١٠٣). غير أن هذا التدخل يصبح عديم الأثر إذا بدا لأحد الأطراف المتحاربة من طوائف المماليك أنه مخل بمصالحه. فمن ذلك أن عامة الناس ومشايخ البلد ضجوا من تدخل العساكر في الحياة التجارية واشتغالهم بالمهن والحرف بالإضافة إلى صفتهم العسكرية. فصدر أمر من الباشا العثماني بمنع ذلك. وبناء على هذا المنع «أرسل القاضي فأحضر مشايخ الحرف، وعرفهم أنه ورد أمر يتضمن ألا يكون لأحد من أرباب الحرف والصنائع علاقة ولا نسبة في أحد الوجاقات السبع (الفرق العسكرية)، فأجابوه بأن غالبهم عسكري وابن عسكري، وقاموا على غير امتثال، ثم بلغ القاضي أنهم أجمعوا على إيقاع مكروه به، فخافهم وترك ذلك وتغافل عنه ولم يذكره بعد» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ١٠٤).

ولم يكتف رجال هذه الطبقة باستغلال نفوذهم السياسي والعسكري للحصول على امتيازات اقتصادية، بل إنهم عمدوا للاعتداء المباشر على الرعية، وخرقوا حتى شكليات القانون العام من أجل توسيع ثرائهم، فتراهم «يعبثون في الجهات ويخطفون ما يجدونه في طريقهم من جمال السقائين وحمير الفلاحين وبعضهم جلس في مرمى النشاب، وبعضهم جهة بولاق ونهبوا نحو عشرين مركباً كانت راسية عند الشيخ عثمان، وأخذوا ما كان فيها من الغلال والسمن والأغنام والتمر والعسل والزيت.. ولم يزالوا على هذه الفعال (حتى).. اشتد الكرب وضاق خناق الناس وتعطلت أسبابهم ووقع الصياح في أطراف الحارات...» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٣: ٣٣٧ ــ ٣٣٨).

وقد بلغ الأمر بهذه الطبقة إلى حد أن زعماءها المتولين مهام حفظ القانون هم الذين كانوا يحرضون أتباعهم على الاعتداء على ممتلكات الرعية.. يروي الجبرتي: «وقع بين أهل بولاق وبين العسكر معركة بسبب إفسادهم وتعديهم وفسقهم مع النساء وأذية السوقة، وأصحاب الحوانيت، وخطفهم الأشياء بدون ثمن، فاجتمع جمع من أهل بولاق، وخرجوا إلى خارج البلدة.. فنزل «الأغا» وتلافى الأمر وأخذ بخاطر العامة... وخاطب العسكر ووبخهم على أفعالهم فقالوا له: وكيلك فلان وفلان اللذان يسلطاننا على هذه الأفعال» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٤: ٦٧).

والخلاصة أن هذه الأقلية العسكرية وجدت في المجتمع المصري الزراعي المسالم مرتعاً خصباً لتحويله إلى مجموعة قطاعات فيما بينها. وربما كان لها في بداية ظهورها دور إيجابي في ضبط المجتمع عسكرياً وإدارياً، وفي تنشيط الاقتصاد، وفي حماية مصر من الغزوات المغولية والصليبية، إلا أن هذه الطبقة أواخر العهد العثماني أصيبت بالانحلال، وأصبح همها

الأوحد جمع المال والتنافس على السلطة. وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع المصري يعاني من الغلاء والمجاعات كان المماليك يعيشون في ترف باذخ في بيوتهم واحتفالاتهم ومظاهرهم الاجتماعية الأخرى، يصور لنا الجبرتي ذلك في هذا الخبر عن حفلة مملوكية: «... فلما انقضى الفصل، عمل (أحد أمرائهم) عرساً عظيماً لختان أولاده... وهادته الأمراء والأعيان والتجار بالهدايا والتقادم، وكان مهماً (حفلا) عظيماً استمر عدة أيام لم يتفق نظيره لأحد من ولاة مصر.. نصبوا في ديوان الغوري وقايتباي الأحمال والقناديل، وفرشوهما بالفرش الفاخرة والوسائد والطنافس وأنواع الزينة...» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ٢٦١). وكان «في كل بيت من بيوت جميع الأعيان مطبخان أحدهما أسفل رجالي، والثاني في الحريم فيوضع السماط في وقتي العشاء والغداء.. ولهم عادات في أيام المواسم مثل أيام أول رجب والمعراج ونصف شعبان وليالي رمضان والأعياد وعاشوراء والمولد الشريف يطبخون فيها الأرز باللبن والزردة ويملأون من ذلك قصاعاً كثيرة..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٢: ١١١)، أما أعراسهم فكانت تتم في «موكب عظيم يشقون به من وسط المدينة بأنواع الملاعيب.. والبهلوانات والجنك (آلات الطرب) والطبول ومعظم الأعيان والجاويشية والملازمين والسعاة والأغوات أمام الحريمات وعليهم الخلع والتخاليق الثمينة... وفي خلفهم أولاد خزنات الأمراء ملبسين بالزرد والخود واللثامات الكشميري. مقلدين بالقسي والنشاب وبأيديهم المزاريق الطوال، وخلف الجميع النوبة التركية والنفيرات..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٢: ١٩٧).

هذه الدرجة من السطوة التي بلغها المماليك جعلت كل حاكم يطمع لخلق سلطة مركزية قوية في مصر، يفكر ــ أول ما يفكر ــ في تصفية هذه الطبقة والقضاء على نفوذها قضاء تاماً. هذا ما حاوله علي بك الكبير ــ دون نجاح يذكر عندما حاول الاستيلاء على السلطة في مصر.. (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٢: ٢٩١) وهذا ما أعلنه وعمل من أجله نابليون عندما جاء لحكم مصر، وكان بيانه الأول للأهالي صريحاً في تحديد هذا الهدف.. (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٤: ٢٨٨) وهذا ما أسعفت الظروف التاريخية محمد علي على تحقيقه عندما استأصل شأفة هذه الطبقة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ثم أفناها جسدياً بمذبحة القلعة الشهيرة.. (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٧: ٤٦٨).

٢ ــ العامة بقيادة رجال الدين: قوة هلامية تتبلور

الرعية أو العامة، خصوصاً في مجتمعات المدن والقرى المصرية التي مرت بها أجيال متعاقبة من الهجرات والغزوات، يصعب تحديد ملامح شخصيتها والتحقق من أصولها وأوضاعها الاجتماعية ومسلكها وتفكيرها.. إلخ. ويندر أن يهتم مؤرخ من تلك الفترة بهذه

الطبقة لذاتها باعتبارها كياناً مستقلا يستحق الانتباه. وفي كتاب الجبرتي نجد أن ذكر «العامة» و «السوقة» و «أولاد البلد» و «الفلاحين» و «الناس» و «الفقراء» يأتي عند حدوث الفتن والاضطرابات حيث يكون هؤلاء وقوداً لها، ثم لا يلبث أن يختفي ذكرهم في زحمة الأحداث.. غير أن الفترة التي يؤرخ لها الجبرتي تعتبر فترة انتقالية هامة في حياة المجتمع المصري، الذي كان عندئذ يطل على مشارف العصر الحديث متخطياً الأطر التقليدية للعهد الوسيط في أكثر من جانب من جوانب حياته. ونلاحظ أن مفهومات «الشعب» و «الرأي العام» و «الإرادة العامة» يبدأ شيء من معانيها في الظهور أيام تولية محمد علي، والأحداث التي يرويها الجبرتي بهذا الشأن غنية ــ ضمنا ــ بالدلالة. ويمكن أن نلمح من خلالها الملامح العامة لهذا التطور الجديد. وسنحاول من خلال عرض النصوص التالية وتحليلها تبين الملامح الرئيسية لشخصية هذه الطبقة الشعبية الواسعة.

نميز أولا بين «أولاد البلد» من أهل المدن، وهم العمال اليدويون وصغار أهل الحرف الشعبية وسواهم من الفقراء الذين ترتبط معيشتهم ــ بشكل أو بآخر ــ بالدورة الاقتصادية لحياة المدينة، وبين «الفلاحين» الذين ترتبط حياتهم أساساً بالزراعة في الريف. وبالنظر إلى أن أهم الأحداث العامة تقع في العاصمة ومدن الدلتا فإن «أولاد البلد» أكثر تعرضاً لآثارها من «الفلاحين»، وبالتالي أكثر بروزاً على سطح الأحداث ــ نسبياً ــ من سكان الأرياف الذين لا يرد ذكرهم والحديث عن شيء من أوضاعهم إلا إذا حدث تمرد في الصعيد أو جفاف وقحط أو ما أشبه مما هو متعلق بالحياة الزراعية.. إلا أنه في حالات معينة ــ كانتشار المجاعة العامة ــ نجد أن الأهالي يتحركون جميعاً فيما يشبه التمرد الجماعي للمطالبة بالأقوات، كما في النص الهام التالي «وفي منتصف المحرم سنة سبع ومائة وألف اجتمع الفقراء والشحاذون رجالا ونساء وصبياناً، وطلعوا إلى القلعة (بيت الحكم)، ووقفوا بحوش الديوان رصاحوا من الجوع، فلم يجبهم أحد، فرجموا بالأحجار، فركب الوالي وطردهم فنزلوا إلى الرميلة ونهبوا حواصل الغلة التي بها ووكالة القمح، وحاصل كتخدا (نائب) الباشا، وكان ملآناً بالشعير والفول،... وحضرت أهالي القرى والأرياف، حتى امتلأت منهم الأزقة، وأشتد الكرب حتى أكل الناس الجيف، ومات الكثير من الجوع، وخلت القرى من أهاليها، وخطف الفقراء الخبز من الأسواق... واستمر الأمر على ذلك إلى أن عزل «علي باشا» (الوالي العثماني)...» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ٧٨ ــ ٧٩).

إن تاريخ هذا الخبر يعود إلى سنة ١١٠٧ هـ (١٦٩٤) ويتضح منه أن أهالي المدن والفلاحين تعاضدوا في تمرد شعبي وإن كان هدفه محدوداً ومتواضعاً ــ واستطاعوا أن ينبهوا الآستانة إلى ضرورة عزل الباشا، مما يشير إلى خطورة هذا التحرك رغم عفويته والظروف الاضطرارية التي دفعت «العامة» إلى القيام به.

في أحداث أقل خطورة من ذلك، نجد أن العامة تعبر عن رأيها في الولاة العثمانيين ولو بإبداء الاحتقار، كما في هذا الخبر «ونزل (الباشا) من باب الميدان، وشق من الرميلة إلى الصليبة، **والعامة** قد اصطفت يشافهونه بالسب واللعن..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ١٢٦).

وفي أحداث أشد خطراً نرى أن «العامة» تقاتل الفرق العسكرية المملوكية خارج البلدة وتوقع بها الهزيمة: «... فاجتمع جمع من أهل بولاق، وخرجوا إلى خارج البلدة يريدون الذهاب إلى الباشا يشكون ما نزل بهم من بلاء فلما علم عسكر القليونجية ذلك، اجتمعوا بأسلحتهم وحضروا إليهم وقاتلوهم وانهزم القليونجية» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٤: ٦٧).

أما «الفلاحون» فأكثر ما نصادفهم في حالات كونهم «عاملا سلبياً» يتلقى الظلم.. يروي الجبرتي كيف أن أحد الباشوات زاد الضرائب عليهم رغم سوء حالتهم: «.. واهتم لذلك اهتماماً عظيماً، ورسم بعمل فردة على البلاد أعلى وأوسط وأدنى، وأرسلوا المعينين لقبض ذلك من البلاد مع ما الفلاحون فيه من الظلم والجور في العساكر والمباشرين..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ١١).

ولعلها المرة الأولى ــ إن صدقا وإن مداراة ــ التي تسمع فيها مصر لهجة عطف على «الفلاحين» وذلك في أحد البيانات الرسمية زمن الغزوة الفرنسية: «وكان (نابليون) صعبان عليه من أمور الفلت الذي يقع من العربان الذين حواليكم، وأيضاً من الخوف الذي عندكم بسببهم، وكان في عقله أن يزيلهم من على وجه الأرض لأجل راحة الفلاحين..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٥: ٢٨٣).

غير أن هذه العبارة إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى، تكشف لنا أن الفلاحين لم يكونوا يعانون فقط من جور السلطة، بل كانوا يجابهون أيضاً خطر البدو الذين كانوا يعيشون على هامش الأراضي الزراعية و يعيثون في الأرض فساداً ما أمكنهم ذلك.

وقد أخذت شخصية «العامة» تبرز بصورة أكثر وضوحاً على سطح الأحداث مع قدوم نابليون إلى مصر. فهذا القائد الأوربي العصري القادم إلى بلد شرقي زراعي عريق كمصر، اهتم بنشر الكثير من مفهومات ثورته الفرنسية عن العدالة والمساواة وفكرة الأمة والإرادة الشعبية والمصلحة العامة، بالإضافة إلى اهتمامه بتنفيذ خططه السياسية. وقد حرص نابليون

على تضمين ذلك كله في بيانه الأول للمصريين، خاصة وأنه أراد القضاء على أقوى طبقة نافذة في مصر ألا وهي طبقة المماليك العسكرية الإقطاعية.

فبيان نابليون موجه «من طرف الفرنساوية المبني على أساس **الحرية والتسوية**، السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابارته». وهو يبدأ بالتحدث إلى «أهالي مصر جميعهم»، سكان «البلاد المصرية» التي هي «الإقليم الحسن الأحسن الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها» ــ مع ما يمكن أن تثيره هذه العبارة من شعور بالاعتزاز الوطني المصري حسب التصور الفرنسي القومي ــ.. ثم يخاطب البيان الأهالي بـ «يا أيها المصريون» (وهذه الصفة الجمعية لم نمر بها في كتاب الجبرتي من قبل اللّهم إلا في حالة ذكر الأمراء المماليك بـ «المصرلية» تمييزاً لهم عن مماليك الأتراك القادمين من الآستانة حديثاً). ويعد البيان المصريين بأنه «من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من **أهالي مصر** من الدخول في المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور وبذلك يصلح حال «الأمة» كلها وينتهي البيان بهذا الهتاف: «لعن الله المماليك، وأصلح حال **الأمة المصرية**» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٤: ٢٩٠ ــ ٢٩١).

وقد باشر نابليون تنفيذ بعض هذه الوعود بإنشاء «الديوان الخاص» «والديوان العام» من كبار المشايخ والوجهاء المحليين والتجار وأهل العلم. وكانت الغاية من إنشاء الديوانين هي أن يكون الخاص المصغر بمثابة الحكومة، وأن يمثل العام الموسع السلطة التشريعية، غير أن المجلسين لم يتجاوزا عملياً النطاق الاستشاري والشكلي كما يتبين من بعض التحفظات التي أثبتها نابليون في مراسم إنشائهما، ومن خلال التطبيق بعدئذ (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٤: ٣٠٠ ــ ٣٥٠).

ومن نافلة القول الإشارة إلى أنه ليس من السهل إطلاقاً أن تمارس أمة حكماً ذاتياً بين عشية وضحاها بعد قرون من معاناة دور «الرعية» البائسة البعيدة كل البعد عن المشاركة في السلطة. ولعل نابليون نفسه قد اكتشف هذه الحقيقة عاجلا في أول اجتماع للديوان الخاص الذي ضم أكبر مشايخ الأزهر وممثلي الرأي العام المحلي، وذلك عندما بدأ النظر في تعيين كبار موظفي السلطة المحلية ــ وهم الذين سيتولون ضبط الرعية في حياتها اليومية ــ كالمحافظ ومدير الأمن والمحتسب، فكان رأي الزعماء المصريين جازماً «بأن سوقة مصر **لا يخافون** إلا من الأتراك، **ولا يحكمهم سواهم**»!، مما اضطر الفرنسيين إلى تغيير موقفهم المبدئي» فإنهم كانوا ممتنعين من تقليد المناصب لجنس المماليك»... وهكذا استقر الرأي على أن يتولى تلك المراكز الحساسة باسم قادة الأمة المصرية وبرضا وموافقة «الفرنساوية

المبني على أساس الحرية والتسوية» ــ أن يتولاها أتراك مماليك ومن «بقايا البيوت القديمة» على حد تعبير الجبرتي! (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٤: ٣٠٢).

غير أن ذلك لم يمنع ــ بعد مرور الوقت ــ أفراداً من العامة من التطلع إلى مناصب عالية، والوصول إليها. يحدثنا الجبرتي عن شيء من ذلك من وجهة نظر ارستقراطية: «.. وتوفي محمد أغا مستحفظان (المحافظ المملوكي بالقاهرة أيام الفرنسيين).. فلم يقلدوا عوضاً عنه أحداً، بل أذنوا لعبد العال أن يركب عوضاً عنه (قائماً بأعمال المحافظ)... فكان ذلك من جملة النوادر والعبر، فإن عبد العال هذا كان من **أسافل العامة**.. ثم استقر عبد العال المذكور أغات مستحفظان ومحتسبا» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٥: ٢١٨).

ولم يستمر الحكم الفرنسي طويلا ليتمكن من تنفيذ خططه ووعوده، غير أن الهزّة العنيفة التي أحدثها في مصر أخذت آثارها تتفاعل مع الأحداث بسرعة مذهلة فما هي إلا سنوات قلة حتى برزت إرادة الرأي العام لتفرض إسقاط الوالي العثماني الذي جاء بعد نابليون، ولتفرض تولية محمد علي مكانه حاكماً باسم الإرادة العامة. هذه مشاهد لأحياء القاهرة عشية الثورة ضد العثمانيين: «... والمشايخ تاركون الحضور إلى الأزهر.. وغالب الأسواق والدكاكين مغلوقة (مغلقة)... فحضر الأغا (المحافظ) إلى نواحي الأزهر ونادى بالأمان وفتح الدكاكين في العصر، فقال الناس: «وأي شيء حصل من الأمان، وهو يريد سلب الفقراء و يأخذ أجر مساكنهم، و يعمل عليهم غرامات، و باتوا في هرج ومرج، (وفي اليوم التالي) ركب المشايخ إلى بيت القاضي، واجتمع به الكثير من المتعممين والعامة والأطفال حتى امتلأ الحوش والمقعد بالناس وصرخوا بقولهم: «شرع الله بيننا و بين هذا الباشا الظالم، وفي الأولاد من يقول: يا لطيف، ومنهم من يقول يا رب يا متجلي أهلك العثملي.. وغير ذلك.. فلما أصبحوا اجتمع كذلك **الكثير من العامة**.. وركب الجميع وذهبوا إلى محمد علي وقالوا له **إنا لا نريد** هذا الباشا حاكماً علينا، ولابد من عزله من الولاية.. فقال ومن تريدونه يكون والياً؟ قالوا له لا نرضى إلاّ بك، وتكون والياً علينا **بشروطنا**، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير، فامتنع أولا ثم رضى. وأحضروا له كركاً وعليه قفطان وقام إليه السيد عمر والشيخ الشرقاوي **فألبساه إياه**، وذلك وقت العصر، ونادوا بذلك في تلك الليلة..» و يبدو أن الباشا العثماني أدرك مغزى ما حدث فأجاب معترضاً على العزل: «إني مولى من طرف السلطان، **فلا أعزل بأمر الفلاحين**. وكان جواب الناس أن «تجمعوا أيضاً فركب المشايخ ومعهم الجمع الغفير من العامة و بأيديهم الأسلحة والعصي.. (فذهب بعض المماليك) يذكرون (للباشا) ما اجتمع عليه **رأي الجمهور** من عزل الباشا، ولا ينبغي مخالفتهم وعنادهم لما يترتب على ذلك من الفساد العظيم وخراب الإقليم»، فلما أصر الباشا على موقفه «اجتهد السيد عمر أفندي النقيب وحرض الناس على الاجتماع والاستعداد وركب هو

والمشايخ إلى بيت محمد علي ومعهم الكثير من المشايخ والعامة.. والكل بالأسلحة والعصي والنبابيت ولازموا السهر بالليل في الشوارع والحارات، و يسرحون أحزاباً وطوائف ومعهم المشاعل، و يطوفون بالجهات والنواحي ثم اتفقوا على محاصرة القلعة..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٢١٩ ــ ٢٢٠).

هذه الانتفاضة الشعبية، التي تبرز بوضوح ملامح الشخصية الجديدة للمجتمع المصري، والتي تتوفر فيها كثير من شروط «الانتفاضة» المسلحة حسب التعريف الحديث لها ــ لم يكن ينقصها عنصر الإرادة والتصميم ووضوح الهدف والتزام أفراد الشعب بتحقيقه التزاماً واعياً وجازماً، ولعل في النص التالي ــ على إيجازه ــ ما يؤكد المعاني التي نقصدها: «... ولم يتحول (الباشا) عن الخلاف والعناد.. فاستمر الأمر من اجتماع الناس وسهرهم وطوافهم بالليل واتخاذهم الأسلحة والنبابيت حتى **أن الفقير من العامة كان يبيع ملبوسة أو يستدين ويشتري به سلاحاً.** وحضرت عربان كثيرة من نواحي الشرق وغيره». (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٢٢٣).

فإذا أدركنا أن هذه الانتفاضة لم تكن تحركها الحماسة الدينية وحدها، وأنها ثورة ضد ممثلي الخلافة العثمانية، تبين لنا عمق أبعادها الوطنية والاجتماعية.

على أثر ذلك تنبه الباب العالي لخطر ما حدث في مصر فأرسل مرسوماً بتعيين محمد علي والياً على مصر، وقرىء هذا المرسوم في بيت محمد علي بحضور كبار المشايخ ــ القادة، وجموع غفيرة من الجماهير المسلحة. (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٢٣١).

غير أن ما أراده المصريون من حركتهم هذه ليس مجرد عزل الباشا التركي وتولية محمد علي، بل لجم الجند المملوكي من اتباع الاثنين سواء ــ عن الاعتداء على حقوق الناس وحياتهم وتكليفهم الضرائب والغرامات الباهظة، بالإضافة إلى تطلعهم لاستتباب الأمن وسيادة القانون، وهو ما افتقدوه منذ سنوات طويلة. ولكن الطبقات الشعبية اكتشفت خلال الأسابيع الأولى من عهد محمد علي أن التغيير الذي أرادته لم يتحقق شيء منه، فعزمت على مواصلة انتفاضتها.. غير أنها سرعان ما اكتشفت الثغرة الأساسية في حركتها هذه: وهي أن فئة المشايخ التي تصدت للقيادة لم تكن تمتلك الرؤية البعيدة ولا النفس الطويل، إذ دبّ التخاذل والانقسام في صفوفها بينما كانت العامة ترفض إلقاء السلاح والعودة إلى أعمالها وإعادة المياه إلى مجاريها.

«.. اجتمع الشيخ الشرقاوي والشيخ الأمير وغالب المتعممين وقالوا: ايش هذا الحال؟

وما تداخلنا في هذا الأمر والفتن؟ واتفقوا على أنهم يتباعدون عن الفتنة و ينادون بالأمان وأن الناس يفتحون حوانيتهم ويجلسون بها، وكذلك يفتحون أبواب الجامع الأزهر، و يتقيدون بقراءة الدروس وحضور الطلبة».

ولم يكتف المشايخ بذلك بل ذهبوا إلى محمد علي وفوضوه تفويضاً مطلقاً قائلين: «أنت صرت حاكم البلدة.. وقد أتاك الأمر فنفذه كيف شئت، وأخبروه برأيهم، فأجابهم إلى ذلك» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٢٣٣).

وقد كان محمد علي يخطط لهذه النهاية بهدوء ومنذ أمد ــ إلا أنه يمكن القول ان المشايخ باعتبارهم فئة قيادية اقترفوا خطأ تاريخياً غير يسير في هذه الفترة المبكرة التي لم يصل فيها محمد علي إلى مرتبة الحاكم المطلق، إذ كان بإمكانهم أن يفرضوا عليه تكوين مجلس شورى منهم له صلاحيات واسعة، خاصة أنه تمت توليته بشروط الرعية وإرادتها وثورتها المسلحة كما تبين.

الا أن هذا الموقف المتردد شجع محمد علي على تسلم زمام المبادرة، فأرسل الأغا وبصحبته بعض المتعممين ونادوا في المدينة بالأمن والأمان.. وأن الناس يتركون الأسلحة بالنهار.. وإذا دخل الليل حملوا الأسلحة وسهروا في أخطاطهم.. فلما سمع الناس ذلك أنكروه وقالوا: ايش هذا الكلام؟ حينئذ نصير طعمة للعسكر بالنهار وغفراء بالليل... **والله لا نترك حمل أسلحتنا** ولا نمتثل لهذه المناداة. ومر الأغا ببعض العامة المتسلحين فقبض عليهم وأخذ سلاحهم، فازدادوا قهراً و باتوا على ذلك، واجتمعوا عند السيد عمر النقيب، وراجعوه في ذلك فاعتذر وأخبر بأن الأمر تم على خلاف مراده». (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٢٣٤).

وهكذا أدى تفكك القيادة وغيابها إلى تذويب الإرادة الشعبية تدريجياً، ففتحت الأسواق مع بقاء الأسلحة مع الناس، ونزل المشايخ إلى الأزهر وقرأوا الدروس ففترت الهمم ورميت الأسلحة «وأخذ الناس يسبون المشايخ و يشتمونهم لتخذيلهم إياهم، وشمخ عليهم العسكر وشرعوا في أذيتهم وتعرضوا لقتلهم وإضرارهم» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٢٣٤ ــ ٢٣٥).

و بذلك انتهت هذه الانتفاضة الشعبية، و برز محمد علي حاكماً مطلقاً، وفي السنوات الأولى من حكمه ــ التي أرخ لها الجبرتي ــ نجد أن الأمن لم يستتب وأن جند محمد علي

ظلوا يعتدون على العامة والفلاحين انتقاماً، أو لجمع الأموال الباهظة التي أرادها محمد علي لتنفيذ مشاريعه الطموح. (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٧: ٩ ــ ١٣ ــ ٢١).

و يروي الجبرتي كيف أخذ محمد علي يفرض الإقامة الجبرية على كبار المشايخ بعدئذ كالشيخ الشرقاوي ــ الذي أمره بلزوم داره، وأنه لا يخرج منها ولا إلى صلاة الجمعة، وكيف أن هذا الشيخ الذي تخلت عنه جماعته، والذي تخلى هو عن الناس يوم أرادوه قائداً، لم يجد مناصاً من امتثال الأمر... ولم يجد ناصراً وأهمل أمره (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٣٠١)، وفي الوقت ذاته أخذ محمد علي يعد بنفسه العرضحالات باسم المشايخ والرعية و يرفعها للاستانة عن عدله وإصلاحه بعد أن يجبر ممثلي الرأي العام على توقيعها دون الاطلاع على مضمونها (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٣٠٠ ــ ٣٠١).

و برغم هذه النزعة الاستبدادية التي كبحت الإرادة الشعبية المصرية في مهدها، ظل العامة محتفظين بروح الحماسة والاستعداد للتضحية في وقت النكبات العامة، و ينقل لنا الجبرتي صورة حيّة عن النضال المصري الشعبي ضد الانجليز سنة ١٨٠٧ عندما هجموا على الاسكندرية ورشيد في خطة للقضاء على استقلال مصر وإعادتها إلى حظيرة السلطنة العثمانية الواقعة حينئذ تحت تأثير السياسة الإنجليزية:.. وكذلك أهل البلاد قويت هممهم، وتأهبوا للبروز والمحاربة، واشتروا الأسلحة ونادوا على بعضهم بالجهاد وكثر المتطوعون... وجمعوا من بعضهم دراهم، وصرفوا على من انضم إليهم من الفقراء، فلما وصلوا إلى متاريس الانجليز دهموهم من كل ناحية.. وصدقوا في الحملة عليهم، وألقوا أنفسهم في النيران، ولم يبالوا برميهم، وهجموا عليهم، واختلطوا بهم.. وقبضوا عليهم وذبحوا الكثير منهم، وحضروا بالأسرى والرؤوس، وفر الباقون (من الإنجليز).

ثم يعقب الجبرتي على ذلك كله بهذه العبارة الدالة التي تلخص واقع الأمر: «وليت **العامة** شكروا على ذلك، أو نسب إليهم فعل، بل نسب كل ذلك للباشا وعساكره، وجوزيت العامة بضد الجزاء بعد ذلك..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٣٧١).

إن هذه الأحداث السياسية والعسكرية تعكس ــ بلا ريب ــ واقعاً اجتماعياً جديداً في التربة الاجتماعية المصرية، ونعني على وجه التحديد تكوّن طبقة شعبية واسعة تعي ذاتها وعياً عفوياً وتتماسك في وجه الأخطار الداخلية والخارجية، وتحمل السلاح من أجل فرض إرادتها على السلطة الحاكمة، وإن كانت تفتقد القيادة القديرة، والتنظيم بمفهوم المؤسسة الشعبية. ويمكن القول إن الفكرة الوطنية المصرية الحديثة تستمد جذورها الاجتماعية،

والشعورية ــ الفكرية، الأولى من تكوّن هذه الطبقة في مطلع القرن التاسع عشر ومن الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأتها.

٣ ــ البدو: صراع البادية ــ الحاضرة، وأنماطه

عندما تفقد المجتمعات الزراعية المستقرة الوادعة تماسكها، وتضعف السلطة المركزية وتتعرض للفوضى الداخلية، تصبح هدفاً مغرياً للعناصر البدوية، القادرة على الحركة السريعة، بل إن هذه العناصر تتمكن من السيطرة على تلك المجتمعات جزئياً أو كلياً، خاصة إذا كان الموقع الجغرافي وطبيعة التضاريس تسمح للبدو بأخذ زمام المبادرة. وهذا ما حدث لمجتمع مصر في هذه الفترة، فلقد فقد استقراره الداخلي ــ كما تبين ــ مما جعل الشريط الزراعي الخصب الممتد مع مجرى النيل يصبح مسرحاً ــ من جديد ــ لهجمات العشائر البدوية الكامنة في واحات الصحراوين: الشرقية والغربية. وطبقاً للظاهرة التاريخية المعروفة سيمتص المجتمع المصري الواسع هذه العناصر بالتدريج لتصبح عناصر فلاحية تدين بقيمه الزراعية في نهاية الأمر.

ويتبين لنا من تاريخ الجبرتي أن البدو في هذه الفترة ينقسمون إلى قسمين من حيث وضعهم الاجتماعي ومستواهم من التطور:

أ ــ البدو الذين استقروا في المناطق الزراعية وأخذوا يشتغلون بالزراعة، وهؤلاء كانوا يمرون عندئذ في فترة انتقالية من التطور الاجتماعي، فبينما كانت بنيتهم التحتية ــ الاجتماعية الاقتصادية ــ آخذة في التحول إلى الوضع الزراعي، نجد أن بنيتهم الفوقية ــ وعيهم وقيمهم ــ ما تزال بدوية عشائرية.

ب ــ البدو الرّحل الذين لم يستقروا بعد، والذين امتهنوا السلب والنهب ــ خلال هذه الفترة ــ تجارة رائجة، وغدوا عاملا خطيراً من عوامل الفوضى العامة التي تعرض لها المجتمع المصري.

وأشهر قبيلة بدوية اشتغلت بالزراعة خلال الفترة هي قبيلة الهوارة التي بسطت نفوذها على مناطق واسعة من الصعيد، وتمكنت أثناء زعامة شيخها همام من الظهور على المسرح السياسي بصورة بارزة.

وقد ظلت هذه القبيلة تتمتع باستقلال ذاتي في أراضيها ردحاً من الزمن خلال الفتن المملوكية بالقاهرة، حتى إذا تولى علي بك الكبير وتطلع إلى توحيد القطر المصري، أرسل حملة

إلى الصعيد بقيادة نائبة محمد أبو الذهب ومعه جملة من الصناجق والمقاتلين لمنابذة شيخ العرب همام.

إلا أن هذه الحملة الكبيرة لم تؤد إلى إخضاع همام وقبيلته بل على العكس من ذلك أدت إلى الاعتراف الرسمي باستقلاله من قبل سلطات العاصمة: فلما قربوا من بلاده، ترددت بينهم الرسل واصطلحوا معه على أن يكون لشيخ العرب همام من حدود برديس (محافظة سوهاج حالياً) ولا يتعدى حكمه لما بعدها، واتفقوا على ذلك.. ورجع محمد بك (أبو الذهب) ومن معه إلى مصر (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٢: ٢٧٩). ولكن (أبو الذهب) ظل يتحين الفرص حتى استطاع أن يحدث انشقاقاً بين همام وكبار أتباعه. وبذلك استطاع أن يخضع منطقة هوارة لنفوذ سيده علي بك، بعد أربع سنوات من اعترافه باستقلالها الذاتي. ولم يكتف بذلك بل أرسل رجاله الى هناك، فنهبوا وأخذوا جميع ما كان بدوائر همام وأقاربه وأتباعه **من ذخائر وأموال وغلال** ــ مما يشير إلى ثراء هذه الإمارة البدوية الزراعية ــ وهكذا زالت دولة شيخ العرب همام من بلاد الصعيد كأنها لم تكن (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٢: ٣٣٧).

والواقع أن ما يرويه الجبرتي عن همام ودولته، يشير إلى أن هذه الإمارة حققت مستوى ملحوظاً من الاستقرار، وتنظيم العمل، وازدهار الزراعة، وتنسيق عمل الإدارة والنظام المالي، وبناء القوة العسكرية. ثم أن شخصية همام تذكرنا بأمراء العرب الكرماء المستنيرين الذين أسسوا دويلات عربية في العصر العباسي الثاني (كدولة بني حمدان في حلب، مثلا). وإذا تحقق ما يذكره الجبرتي عن الصفات الشخصية التي امتاز بها الشيخ همام، فإنه يغدو ــ تحضرًا ــ في مقدمة شيوخ العرب الذين أسسوا كيانات مماثلة مطلع العصر الحديث.

فعن ثراء الدولة ودخلها الزراعي يقول الجبرتي: «وكان له (همام) برسم زراعة قصب السكر فقط اثنا عشر ألف ثور، وهذا بخلاف المعد للحرث ودراس الغلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار المحلوبة. وأما شون الغلال وحواصيل السكر والتمر بأنواعه والعجوة شيء لا يعد، وكان الإنسان الغريب إذا رأى شون الغلال من البعد ظنها مزارع مرتفعة لطول مكث الغلال وكثرتها..».

وعن تنظيمها الإداري والمالي يروى: «وله دواوين وعدة كتبة من الأقباط والمستوفين والمحاسبين لا يبطل شغلهم ولا حسابهم ولا كتابتهم ليلا ونهاراً، ويجلس (همام) معهم حصة من الليل إلى الثلث الأخير بمجلسه الداخل يحاسب ويملي ويأمر بكتابة مراسيم ومكاتبات لا يغرب عن فكره شيء قل ولا جل»، ومن حيث قوته العسكرية «كان عنده

من الأجناد والقواسة... وأكثرهم من بقايا القاسمية (فرقة مملوكية سابقة) انضموا إليه وانتسبوا له، وهم **عدة وافرة**، وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا بأخلاق تلك البلاد ولغاتهم». واحتفظ الشيخ همام بعادات العرب في الكرم، وكانت الوفود تأتي إليه من مختلف أنحاء القطر وتقيم لديه في «أماكن معدة لذلك»، وهو ينعم عليها «بالجواري والعبيد والسكر والغلال والتمر والسمن والعسل». وكان «له صلات وإغداقات وغلال يرسلها للعلماء وأرباب المظاهر في مصر كل سنة.. وكان ظلا ظليلا بأرض مصر» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٢: ٣٥٠ ــ ٣٥١).

ظاهرة نشوء الامارات العربية في مصر

والواقع أن قيام «الدويلات العربية» بزعامة مشايخ القبائل أواخر العهد العثماني بمصر ظاهرة تستحق المزيد من الدرس للتعرف إلى مدلولاتها الاجتماعية خاصة وأن كيانات عربية مماثلة كانت تنشأ في الفترة ذاتها تقريباً تحت زعامات عشائرية متحضرة في أنحاء الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي. ويتضح من تاريخ الجبرتي أن إمارة الهوارة لم تكن ظاهرة استثنائية، وان إمارات أخرى ــ على درجة كبيرة من التنظيم والرقي ــ ظهرت في أنحاء متفرقة من القطر خلال هذه الفترة. فهذا شيخ العرب سويلم بن حبيب من أكابر عظماء مشايخ العرب بالقليوبية يؤسس إمارة لا تقل درجة وشأناً عن مثيلتها دولة همام. بل إن إمارة ابن حبيب تقوم في قلب الدلتا حيث عظم أمره، وطار صيته، وكثرت جنوده وفرسانه ورجاله وخيوله وأطاعته جميع المقادم وكبار القبائل، ونفذت كلمته فيهم وعظمت صولته عليهم.. وصار له خفارة البرين الشرقي والغربي من ابتداء بولاق إلى رشيد ودمياط، وصارت المراكب والرؤساء تحت حكمه، وضرب عليهم الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية، وأنشأ الدوابر الواسعة والبستان الكبير بشاطىء النيل، وكان عظيماً جداً وعليه عدة سواق وغرس به أصناف النخيل والأشجار المتنوعة. وكان ابن حبيب ــ كهمام ــ يدير شئون إمارته على طريقة أمراء العرب المتحضرين، فيعمل ديواناً ويحضر بين يديه عدة من الكتبة ويتقدم إليه أرباب الحاجات ما بين مشايخ وأجناد وملتزمين وعرب وفلاحين، والكتاب يكتبون الأوراق والمراسلات إلى النواحي. وعلى الصعيد الاجتماعي اصبح لعرب إمارة سويلم بن حبيب تقاليد وأزياء غدت مضرب المثل في مصر كلها، فقد كانت لهم طرائق وأوضاع في الملابس والمطاعم، فيقول الناس: «سرج حبايبي وشال حبايبي ومركوب حبايبي إلى غير ذلك» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٢: ٣٦٠)، مما يدل على تطور في الذوق الاجتماعي.

وبينما كانت هذه العناصر العربية ــ البدوية المتحضرة تؤسس إمارات متطورة ومنظمة ــ ربما عدت أفضل من انظمة المماليك المتأخرين في مصر القاهرة ذاتها، نجد أن البدو

الرحل يقومون بدور سلبي تخريبي على نطاق واسع، فيندر أن تمر سنة دون أن يتعرضوا لموكب الحاج و يلحقوا بهم أضراراً بالغة (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ٧٢ ــ ٧٧ ــ ٢٤٨، ج ٣: ٢٣٣، ج ٦: ١٤٤ ــ ١٩١)، أو أن يغيروا على قرى الفلاحين و ينشروا فيها الرعب أو أن يقوموا بعمل من أعمال الاعتداء والنهب. (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ٢٤٨). وكانت الحملات المملوكية الضخمة تخرج لهم لتأديبهم وتنال على أيديهم الهزائم (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ٧٢)، إلى أن أصبحوا عنصراً خطراً لا يؤتمن داخل المناطق الزراعية والمدنية، حتى لو جاءوا سلماً للاستقرار، فقد حدث أن أنزل محمد بك حاكم جرجا عربان المغاربة وأمّنهم، فاجتمع عسكر الديوان وأنهوا ذلك إلى الباشا فعزلوه وولّوا آخر مكانه «لأن عمله يؤدي إلى الفساد» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٥: ٩٥). وقد بلغ خطرهم إلى درجة أن الباب العالي اضطر إلى إصدار «فرمان» بتحديد أماكن إقامتهم في مصر، واشترط عليهم الامتناع عن الاخلال بالأمن مقابل حرية امتلاكهم لتلك الأماكن (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٥: ٣٢٠). وقد كانت المرحلة الآتية هي التي تحدد مواقف هذه العناصر البدوية، فكانوا يتعاونون أحياناً مع المماليك ضد العثمانيين، وتارة مع الفلاحين ضد المماليك، إلا أن جل تحركاتهم كانت بدافع السلب والنهب دون تمييز.

وتاريخ الجبرتي يقف عند سنة ١٢٣٦ هـ (١٨٢١) ولا يشمل عهد محمد علي كله مع منجزاته، لذلك لا يعيننا على معرفة كيفية تحضر هذه العناصر، غير أن المؤرخ المصري، عبد الرحمن الرافعي يذكر أن محمد علي جنّد كثيراً من هؤلاء في جيوشه، وعمل على توطينهم للزراعة والعمل. و يعتبر الرافعي هذا العمل «من أهم أعمال العمران التي قام بها محمد علي» (الرافعي، ١٩٥١، ط ٣: ٦٥٠). وأياً كان الأمر، فإن المركزية المتجددة للدولة المصرية الحديثة هي التي استوعبت النزعات الاستقلالية لعشائر العرب في أطراف مصر، وحالت دون تحولها إلى كيانات مستقلة.

٤ ــ فئات اجتماعية أخرى: أو ملامح الطبقة الوسطى

بالإضافة إلى أمراء وقادة الجند والأعيان (المماليك)، وإلى عامة الشعب من أولاد بلد وفلاحين. وإلى العناصر العشائرية رحلا ومتحضرين، ثمة فئات اجتماعية أخرى أقل حجماً، وإن لم يكن بعضها أقل تأثيراً كفئة المشايخ ومن يسميهم الجبرتي عادة بـ «المتعممين» وهم فئة رجال الدين عموماً، وكفئة الأشراف والنقباء وهم وجهاء من آل البيت، وكفئة أرباب المهن والحرفيين والطبقة المتوسطة بصفة عامة.

وقد رأينا الدور القيادي لفئة المشايخ في الانتفاضة الشعبية أوائل عهد محمد علي، وقبل ذلك قاموا بدور مماثل في مقاومة الفرنسيين، ثم في التعاون مع حكمهم من خلال الاشتراك في الديوان الخاص والديوان العام. والحقيقة أن الظروف التاريخية ــ الاجتماعية خلال هذه الفترة مكنت كبار رجال الدين من البروز والظهور والسيطرة على الرأي العام بشكل قل مثيله في تاريخ المجتمعات الإسلامية عامة والمجتمع المصري خاصة. فقد كانت طبقة المماليك هيئة حاكمة مسيطرة خلال قرون عديدة، ونظراً لكونها طبقة غريبة عن المجتمع المصري منغلقة على نفسها في قمة هرمه الاجتماعي، فإنها وقفت حائلا قوياً دون نشوء قيادات شعبية محلية، لما يمثل ذلك من خطر يتهدد نفوذها. غير أن المماليك لم يجدوا في فئة رجال الدين ما يهدد امتيازاتهم العسكرية والاقتصادية والسياسية، فتركوا لها مجال القيادة الدينية والتوجيه الثقافي، خاصة وأنهم لم يكونوا مؤهلين للقيام بهذا الدور. هكذا ظل رجال الدين العنصر العربي المصري الوحيد القادر على القيادة في حالة سقوط المماليك، وهذا ما حدث عند مجيء نابليون وعند قيام محمد علي.

وكان المشايخ يتحركون حتى في العهد المملوكي ــ التركي ــ إذا تدهورت الأوضاع بشكل لا يمكن السكوت عنه رأفة بفقراء العامة. فكانوا في هذه الحالة بمثابة مؤشر الرأي العام المحلّي، ففي عهد الوالي العثماني حسن باشا اشتكت الناس من غلاء الأسعار، فتكلم الشيخ العروسي مع الباشا بسبب ذلك.. فقال له: تشاور مع الاختيارية (الضباط المماليك) في شأن ذلك. فوقع الاتفاق على عمل جمعية حضرها الشيخ العروسي، واتفقوا على تسعيرة في الخبز واللحم والسمن وغير ذلك.. (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٤: ٢٥ ــ ٢٦).

وحتى أيام استبداد محمد علي ظل المشايخ ملجأ للناس في حالات الضنك. ففي أثناء الإعداد للحملة المصرية في الجزيرة العربية «حضر أهل رشيد يتشكون إلى السيد عمر النقيب والمشايخ ويذكرون أن محمد علي باشا أرسل يطلب منهم أربعين ألف ريال فرانسة..» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٢٥٠).

وكانوا أحياناً يبذلون المساعي الحميدة «بين رجال السلطة المتنافسين كما فعلوا في الوساطة بين محمد علي والمماليك الملتجئين إلى الصعيد بزعامة الألفي.. وكان الإنجليز عندئذ على أبواب مصر. فكان المشايخ يدعون للمسارعة في إجراء الصلح بين الطرفين حتى لا يستفيد العدو من ذلك» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٦: ٣٥٩).

أما دورهم الهام قيادة ثائرة وفئةً حاكمة فقد تمت الإشارة إليه عند انتفاضة العامة لتولية محمد علي، وخلال الغزو الفرنسي لمصر. وفي هذا المجال لابد من التوقف قليلا عند ظاهرة

اقتدار المشايخ على القيادة المعنوية مع إخفاقهم في الاستمرار قيادةً فعلية تجابه الأمر الواقع ومشكلات الثورة والحكم.

إن نجاحهم في فرض أنفسهم قيادةً معنوية يعود إلى كونهم الفئة المحلية الوحيدة التي سمح لها المماليك بالبقاء في مركز التوجيه، كما يعود بالطبع إلى مكانتهم الدينية ومالها من أثر في نفوس العامة. إلا أنهم بحكم ثقافتهم النظرية وخبرتهم المحدودة في الحياة السياسية العامة لم يتمكنوا من مواجهة أعباء القيادة عندما غدت أمراً واقعاً يتطلب الخبرة والمقدرة. أضف إلى ذلك أن مصالحهم الاجتماعية ــ الاقتصادية باعتبارهم فئة موجهة مرتبطة عملياً بمصالح الهيئة الحاكمة وليس بمصالح العامة التي ترتبط بهم روحياً وثقافياً و يرتبطون بها معنوياً.....

و يروي الجبرتي أن أول ما فعله محمد علي بعد سيطرته على الاقليم إعفاؤه لأملاك المشايخ من الضرائب الإضافية التي فرضها على جميع الفئات. وهذا قد يفسر لنا سبب إحجام المشايخ عن استمرار قيادتهم للعامة منذ أن تسلم محمد علي الحكم. و ينتهز الجبرتي فرصة روايته لهذه الحادثة ليقدم وصفاً حيّاً للحياة التي تحياها هذه الفئة وما كان لها من نفوذ اجتماعي واهتمام دنيوي (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٧: ١٤ ــ ١٥).

والجبرتي هو نفسه من رجال العلم العالمين بحقائق الأمور في حياة هذه الفئة. (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٧: ٦٨ ــ ٩١ ــ ١٥٧)، و يكاد «الأشراف» أن يشكلوا في تلك الفترة فئة واحدة مع رجال الدين، فهم يكتسبون مكانتهم من انتمائهم إلى آل البيت، لذلك فلهم اعتبارهم المعنوي، فضلا عمّا لهم من امتيازات اجتماعية جاءتهم بفضل تلك المكانة.

و يبدو أنهم كانوا جماعة كبيرة العدد متفرقة في أقاليم مصر، فقد حدث أن «تشاجر رجل شريف مع تركي، فضرب التركي الشريف فقتله.. فقامت الأشراف وقفلوا أسواق القاهرة... وأرسلوا خبراً للأشراف القاطنين بقرى مصر ليحضروا، واجتمعوا بالمشهد الحسيني، ثم خرجوا وأمامهم بيرق وذهبوا إلى منزل الدفتردار.. فلما تفاقم أمرهم تحركت عليهم العساكر.. فعند ذلك تفرقت الجمعية... ثم اجتمع رأي الأمراء على نفي طائفة من أكابر الأشراف، فتشفع فيهم المشايخ والعلماء، فعفوا عنهم» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ١٣٦).

وكان بعض أكابر الأشراف يؤدون للسلطة المركزية خدمات ذات شأن، «فقد ورد خبر من منفلوط (سنة ١٠٩٩ هـ) بأن الشريف فارس بن إسماعيل التيتلاوي قتل عبد الله بن

وافي شيخ عرب المغاربة» (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ٧٧) وهو الشيخ الذي كانت حكومة المماليك تطالب برأسه منذ زمن (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ١: ٧٣).

بجانب هذه الفئات نلحظ وجود طبقة متوسطة (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٥: ٣٣٥)، صغيرة الحجم تتكون من أرباب الحرف والمهن، ومن التجار المشتغلين باستيراد الأطعمة والملابس، ومن الكتبة القائمين بأعمال الإدارة والمحاسبة، ومن صغار مالكي العقارات في المدن، وصغار ملاك الأراضي في الريف. وبالنظر للفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي اتصف بها العصر، فإن أفراد هذه الطبقة لم يكونوا يثبتون على مستوى واحد فكان أكثرهم يتدنى لمستوى الفقراء، بينما كانت أقلية منهم تصعد بحكم الفرص إلى مستوى الأعيان.

ويمثل «الأقباط» في تلك الفترة فئة اجتماعية سكانية ذات وضع خاص. وقد اشتهروا بمهاراتهم في أعمال الصيرفة والمحاسبة والكتابة للدولة والأمراء. غير أنهم تعرضوا من قبل الدولة والرأي العام لشيء من التضييق (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٢: ٨٥، ج ٣: ١٥٩، ج ٤: ٦٣)، مما جعلهم ينتهزون الفرص للانتقام من الأغلبية بالتعاون مع الحكام في الاجراءات المشددة ضد العامة، وبالاستعداد للتعاون مع الغزاة الأجانب وتأليف الفرق العسكرية لدعمهم في بعض الأحيان (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٥: ٢٣٩ ــ ٢٩٥).

من هذا العرض لبنية التكوين الاجتماعي لمصر خلال الفترة التي يؤرخ لها الجبرتي نستخلص ما يلي:

١ ــ كان لكل عنصر سكاني وضع اجتماعي ــ خاص به **فالمماليك الأتراك** يمثلون الهيئة الحاكمة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. **وعامة المصريين** يمثلون الطبقة الشعبية الواسعة شبه المعدمة. وكان العرب البدو يتمتعون بوضع أفضل نسبياً من الفلاحين نظراً لقدرتهم على التحرك والقتال في عصر اختل فيه الأمن. وهكذا نرى ــ بصفة عامة ــ أن الأصول الاثنية للسكان تسير في خطوط متوازية مع أوضاعهم الاجتماعية الاقتصادية، الأمر الذي باعد بين هذه الفئات وجعل العلاقات بينها علاقات تربص وحذر.

٢ ــ غير أن هذه الخطوط المتوازية تقطعها خطوط رأسية في داخل أطر الفئات الاجتماعية ذاتها بحيث نرى ضمن كل فئة أقلية غنية وأغلبية فقيرة، وهكذا يمكن أن نميز ــ ضمن البنية الاجتماعية العامة «تحالفاً فوقياً» يتكون من الوالي العثماني وحاشيته وكبار رجال المماليك وكبار المشايخ وزعماء البدو وكبار التجار وأغنياء الريف ورؤساء الأقباط، وأن

نرى في قاعدة الهرم الأغلبية الساحقة من المصريين: أولاد بلد وفلاحين وصغار الجند، والعشائر الفقيرة، وعامة الأقباط.

٣ ــ مع قدوم عهد محمد علي بدأت تتغير بعض المعالم في التركيب الاجتماعي المصري، فقد صفيت طبقة المماليك القديمة، وبرزت حكومة مركزية بقوة عسكرية وبيروقراطية أخرى، غير أن هذه التطورات لم تظهر بجلاء في كتاب الجبرتي حيث أن تاريخه يقف عند سنة ١٨٢١، ثم إن الجبرتي ــ مؤرخاً ــ لم يستطع أن يفهم مغزى ظهور محمد علي باعتباره رجل دولة من طراز جديد قياساً بالمماليك، وباعتبار دولته مشروعاً تحديثياً متميزاً في تاريخ مصر والمنطقة، وربما كان من المبكر ــ في ذلك الوقت ــ أن يرهص مؤرخ بذلك. وأيا كان الأمر فإن الاستنتاج الذي يمكن الخروج به من مجمل البحث ــ وفي ضوء الاستنتاجات السابقة هو أن الواقع المصري في العقود الأخيرة من الحقبة السابقة للحملة الفرنسية كان يتململ بقوة ضد أوضاع الحكم المملوكي العثماني ــ اجتماعياً وفكرياً ــ وذلك ما سهّل إلى حد كبير مهمة محمد علي في تصفية تلك الأوضاع وإقامة نظامه الجديد. ولو لم تكن التربة الاجتماعية كلها مهيأة لما استطاع مرور الحملة الفرنسية على مصر تحقيق كل هذه النتائج. فالاحتلال الفرنسي لامس وضعاً مليئاً بالتراكمات النوعية، فساعد على إخراجها إلى سطح الأحداث. وربما كان من الجدير بالتأمل أن الحملة البرتغالية على منطقة الخليج وشرق الجزيرة ــ التي استمرت وقتا أطول ــ لم يعقبها ما أعقب الحملة الفرنسية على مصر من تحولات وذلك بالنظر للاختلاف في درجة النضج الذاتي للمجتمعين.

٤ ــ في فترة التحول تلك برزت لأول مرة ــ طبقة شعبية واسعة استطاعت أن تقوم بانتفاضات مسلحة من أجل تأكيد إرادتها في اختيار حكامها، وإن لم تستطع أن تستمر في تأكيد هذه الإرادة. ومن قراءتنا للتاريخ العربي الحديث، يتبين أن هذه الطبقة الشعبية المصرية هي الأولى من نوعها في تاريخ المجتمعات العربية، إذ لم تتولد في هذه المجتمعات طبقة بذلك المستوى من النضج الاجتماعي خلال الفترة المشار إليها. ومن هذا يتضح أن مكانة القطر المصري القيادية في الوطن العربي لا تعود إلى حجمه فحسب، بل إلى عمق تطوره الاجتماعي كذلك. غير أن إخفاق هذه القوة الاجتماعية الأساسية ــ رغم ما قدمته من تضحيات جسيمة ــ في التعبير عن ثقلها الاجتماعي بتنظيمات ومؤسسات وقيادات في النظام الجديد لعصر «النهضة» وبروز حكم مطلق يستند أساساً إلى القوة العسكرية والإدارة البيروقراطية، وينهج طريق «التحديث» بقرارات فوقية... ان اخفاق تلك القوة في تحقيق ذلك، وتخلي قيادتها التقليدية عنها في لحظة الحسم (ص ١٨) يمثل مفصلا رئيسياً ومنعطفاً هاماً في نوعية المسار الذي أخذته وتأخذه النهضة العربية الحديثة. ولابد من ملاحظة أنه بمجرد انتهاء حكم الحاكم التحديثي المطلق الجديد (١٨٤٠) عادت الانتكاسة الحضارية

مباشرة في عهد سلفه عباس رغم استمرار نظامه في السلطة. وهي ظاهرة سيلاحظها المتابعون للتاريخ العربي الحديث والمعاصر في فترات تالية، بشكل أو بآخر.

وفي تقديرنا أن ذلك الإخفاق التاريخي ــ المستمر عبر النهضة ــ يعود في جانب منه في الأقل إلى طبيعة الإرث الاجتماعي ــ التاريخي الذي أثقل و يثقل كاهل هذه القوة العريضة، والذي ورثه المجتمع المصري ــ والعربي بعامه ــ من ترسبات الفترة المملوكية ــ العثمانية التي تميزت بالحكم العسكري المطلق، وغياب سيادة القوانين والأنظمة، وانحصار القيادة الشعبية في رجال الدين التقليديين بخصائصهم التي تمت الإشارة إليها بالإضافة إلى غياب أي نوع من أنواع التعددية والتوازنات الاجتماعية في ظل مركزية الدولة التي تستقطب بإدارتها البيروقراطية ــ مختلف جوانب الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حياة الأمة.

إن الوضع المتشابك والمعقد للواقع العربي الحديث يحمل أسباباً عديدة وتفسيرات متباينة لتأزماته وتراجعاته ــ من عوامل داخلية وخارجية، حضارية واستراتيجية ــ غير أن طبيعة المجتمع العربي التقليدي الذي ورث عصر «النهضة» الكثير من خصائصه وظواهره وعلاقاته ستبقى في تقديرنا من العوامل التي سيكون من المفيد أخذها في الاعتبار لدى تحليل أزمة الواقع العربي الحديث وتشخيص معوقاته والبحث عن حلول ناجعة لها.

نحو قراءات أخرى

و بالإضافة إلى ذلك، فإن تاريخ الجبرتي يمكن أن يمدنا أيضاً بمادة تاريخية غنية لظواهر اجتماعية أخرى: كالجلاء السكاني والفوضى الاقتصادية والنكبات العامة، فضلا عن تصويره الدقيق للجوانب الاجتماعية في حياة المجتمع الدينية في تلك الفترة، وللآثار الاجتماعية المتباينة الناجمة عن الحملة الفرنسية بمصر، فضلا عن وصفه المسهب للمختبرات والتجارب العلمية التي أجراها الفرنسيون بالقاهرة في أماكن مخصصة لذلك ومفتوحة لعامة الناس، وما يتخلل ذلك الوصف من تعليقات ذكية للجبرتي ذاته تعبّر عن طبيعة المناخ الثقافي بمصر في تلك الفترة (الجبرتي، ١٩٥٨ ــ ١٩٦٧، ج ٤: ٣٤٨). غير أننا نكتفي بالإشارة إلى هذه الجوانب هنا لأنها تتجاوز الإطار المحدد لهذا البحث، آملين أن يلتفت إليها الدارسون المعنيون بخلفية عصر النهضة في مختلف الجوانب استجلاء وتشخيصاً وغربلة للجذور الاجتماعية ــ التاريخية التي مازالت تؤثر بدرجة أو بأخرى في مسار هذه النهضة.

الهوامش

١) لعل أفضل مرجع شامل عن الجبرتي وتاريخه: كتاب عبد الرحمن الجبرتي: دراسات و بحوث (ألقيت في ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ابريل ١٩٧٤)، وتم جمعها بإشراف د. أحمد عزت عبد الكريم، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٨٦.
راجع سيرة الجبرتي في الكتاب المذكور للدكتور جمال زكريا قاسم، ص ٤٥، ودراسة عن مؤلفاته للأستاذ محمد رشاد عبد المطلب، ص ١٧٣، بالإضافة إلى أبحاث عديدة أخرى في منهجه وفكره وقضايا عصره في سائر أبحاث الكتاب.

٢) أنظر: الجبرتي عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ص ٧١ حيث يقدم د. إبراهيم أحمد العدوي مثلا قراءة فكرية ثقافية من تاريخ الجبرتي حول الصراع الفكري بين أجيال العصور الوسطى والعصر الحديث.

٣) أنظر:
B. Moor Jr, Social Origins of Dictatorship, and Democracy
Penguin Books, London, 1984 pp. 413 — 432.

حيث درس الباحث تجارب ست أمم، غربية وشرقية، **قبل** نهضاتها الحديثة **وبعدها** واستخلص من تلك الحالات المتباينة ظاهرة تواتر تأثير خاصية وعلاقات كل فترة تمهيدية في تحديد طبيعة و وجهة ما تولد عنها من نهضة ونظم جديدة، وما إذا كانت تتجه من منطلق تلك العلاقات المجتمعية السابقة وجهة ديمقراطية أو فاشية أو اشتراكية. وذلك توجّه في البحث يؤشر إلى أنه لا يكفي أن نعرف ماذا حدث **بعد بداية** كل نهضة بل لابد أن نسبر أولا جذور **ما حدث قبلها** لنفسر طبيعة توجهاتها.

٤) أنظر: لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث، (الخلفية التاريخية) ج ١، دار الهلال، القاهرة ١٩٦٨.

٥) أنظر: عبد الرحمن الجبرتي، دراسات و بحوث، ص ١٨٣ — ٢٠٥ حيث يقدم د. عبد الرحيم عبد الرحمن دراسة مقارنة بين الجبرتي وأحمد شلبي بن عبد الغني.

المراجع العربية

الجبرتي، عبد الرحمن — **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، سبعة أجزاء، تحقيق حسن جوهر وآخرون، القاهرة: لجنة البيان العربي ١٩٥٨ — ١٩٦٧.

الرافعي، عبدالرحمن — **عصر محمد علي**، ط ٣، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١.

زيدان، جرجي — **تاريخ مصر الحديث**، ج ١، القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩١١.

عبد الكريم، أحمد عزت (بإشراف) — **عبد الرحمن الجبرتي، دراسات و بحوث**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

عوض، لويس — **تاريخ الفكر المصري الحديث**، ج ١، دار الهلال القاهرة، ١٩٦٨.

المراجع الأجنبية

Moore B. Jr. — **Social Origins of Dictatorship and Democracy,** Penguin Books, London, ,1984.